

شركة اتحاد إتصالات "موبايلي"

اجتماع الجمعية العامة غير العادية
(الاجتماع الأول)

المكان: مدينة الرياض - مقر الشركة الرئيس - عبر وسائل التقنية الحديث
اليوم: 1444-11-12هـ، الموافق 2023-06-01م
الوقت: 18:30

بنود الاجتماع

1. الاطلاع على القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في 31-12-2022م ومناقشتها.
2. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 31-12-2022م بعد مناقشته.
3. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 31-12-2022م ومناقشته.
4. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31-12-2022م.
5. التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوات من العام المالي 2023م، وحتى نهاية الربع الأول من العام المالي 2024م، وتحديد أتعابه.
6. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة مجموعة الإمارات للاتصالات خلال عام 2022م، والتي لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم: (المهندس / خليفة حسن الشامي، والمهندس / حاتم محمد دويدار، والدكتور / محمد كريم بنيس) مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن: خدمات الربط البيني والتجوال المقدمة بقيمة (86,920) ألف ريال سعودي، وخدمات الربط البيني والتجوال المستلمة بقيمة (348,728) ألف ريال سعودي، وخدمات اتصالات أخرى بقيمة (10,142) ألف ريال سعودي وبدون شروط تفضيلية. (مرفق)
7. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة علم لأمن المعلومات خلال عام 2022م، والتي لعضو مجلس الإدارة الدكتور / خالد بن عبدالعزيز الغنيم مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم مجموعة من خدمات الاتصالات والتوثيق وتوريد الأجهزة وبدون شروط تفضيلية، بقيمة 23,200,000.00 ريال سعودي. (مرفق)
8. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة التعاونية للتأمين، والتي لعضو مجلس الإدارة المهندس / حمود بن عبدالله التويجري، وعضو مجلس الإدارة الدكتور / خالد بن عبدالعزيز الغنيم مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم خدمات تأمين طبي لموظفي شركة موبايلي لمدة سنة، ابتداءً من تاريخ 1 أبريل 2022م وحتى تاريخ 31 مارس 2023م وبدون شروط تفضيلية، بقيمة 54,809,879.75 ريال سعودي. (مرفق)
9. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيته الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
10. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2022م بمبلغ 885,500,000 ريال سعودي بواقع (1.15) ريال سعودي للسهم الواحد، والتي تمثل (11.5%) من القيمة الاسمية للسهم الواحد. وستكون أرباح التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وسيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.
11. التصويت على تعديل سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية. (مرفق)
12. التصويت على تعديل المادة (1) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بـ (التأسيس). (مرفق)

13. التصويت على تعديل المادة (2) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بـ (اسم الشركة). (مرفق)
14. التصويت على تعديل المادة (3) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بـ (أغراض الشركة). (مرفق)
15. التصويت على تعديل المادة (4) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بـ (التملك أو المشاركة بشركات قائمة). (مرفق)
16. التصويت على تعديل المادة (12) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بـ (تداول الأسهم). (مرفق)
17. التصويت على إضافة مادة إلى نظام الشركة الأساس برقم (12)، والمتعلقة بـ (شراء الشركة لأسهمها أو بيعها أو رهنها). (مرفق)
18. التصويت على تعديل نظام الشركة الأساس بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد، وإعادة ترتيب مواد نظام الشركة الأساس وترقيمها لتتوافق مع التعديلات المقترحة في البنود أعلاه في حال الموافقة عليها (مرفق)

البند 1:

القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في 2022-12-31م ومناقشتها.

للاطلاع وقراءة القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهي في 2022-12-31م

يرجى زيارة الرابط التالي:

اضغط هنا لتحميل الملف من موقع تداول



اضغط هنا لتحميل الملف من موقع موبايلي



البند 2:

تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 2022-12-31م بعد مناقشته.



KPMG Professional Services

Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية).

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة اتحاد اتصالات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية لسلوك وآداب المهنة للمراجعين والمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (القواعد) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع).

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

إثبات الإيرادات

راجع إيضاح ٥-١٢ و ٣١ من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة.

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر مراجعة رئيسي
<p>اشتملت إجراءات مراجعتنا على اختبارات الرقابة ذات الصلة وكذلك على إجراءات التحقق استجابةً لهذا الجانب. خاصة الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة سياسة الاعتراف بالإيرادات المطبقة على مختلف المنتجات وكذلك مجموعة المنتجات بغرض تقييم ما إذا كانت وفقاً للإطار المحاسبي المطبق؛ بمساعدة أعضاء فريق محدد من تكنولوجيا المعلومات لدينا، تم تقييم تصميم وتنفيذ وكفاءة التشغيل للرقابة الداخلية الرئيسية للإدارة بشأن بيئة تكنولوجيا المعلومات التي تعمل بها نظم الأعمال بما في ذلك الرقابة على الوصول إلى المعلومات وتغيير البرنامج وتطويره وتشغيل تكنولوجيا المعلومات. بمساعدة أعضاء فريق محدد من تكنولوجيا المعلومات لدينا، تم تقييم تصميم وتنفيذ وكفاءة التشغيل للرقابة الداخلية الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة بشأن مدى اكتمال ودقة التصنيف وإصدار الفواتير وضوابط المطابقات اليومية من نظم التصنيف والفواتير على النظام المحاسبي. إجراء اختبارات حول مدى دقة إصدار فواتير العملاء على أساس العينة وكذلك اختبار الائتمانات والخصومات المطبقة. القيام بمراجعات تحليلية لمصادر الإيرادات الهامة. القيام بإجراءات محددة لاختبار مدى دقة واكمال التعديلات المتعلقة بالعقود المتضمنة التزامات أداء متعددة. 	<p>ثمة مخاطر متأصلة تتعلق بمدى وجود ودقة واكمال الإيرادات المسجلة نظراً لتعقيد نظم التسجيل والحجم الكبير من البيانات وكذلك وجود مجموعة من الخدمات ضمن المنتجات المختلفة والتي تباع بأسعار متغيرة.</p> <p>مطلوب من الإدارة استخدام أحكاماً هامة عند تحديد القياس الملائم وتوقيت إثبات العناصر المختلفة من الإيرادات ضمن المنتجات متعددة العناصر.</p> <p>وبسبب التقديرات والأحكام المدرجة عند تطبيق معيار الاعتراف بالإيرادات وتعقيد نظم وعمليات تقنية المعلومات المتعلقة بها، فقد قمنا بتحديد هذا الأمر كأمر مراجعة رئيسي.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع).

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

رسمة الموجودات وتقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والمعدات

راجع إيضاح ٦-٥ و ٧ من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة.

كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا	أمر مراجعة رئيسي
<p>لقد حصلنا على فهم حول الضوابط المستخدمة من قبل الإدارة ذات الصلة المتعلقة برسمة الممتلكات والمعدات.</p> <p>قمنا بتقييم سياسات الرسمة وتقييم توقيت تحويل الموجودات قيد الإنشاء من خلال مطابقة تاريخ بدء الاستهلاك مع تاريخ جاهزية الموجودات للاستخدام.</p> <p>تضمن اختبار التحقق لتحديد الأعمار الإنتاجية المقدره والقيم المتبقية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأخذ بالاعتبار أحكام الإدارة بما في ذلك مدى ملائمة افتراضات الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية المطبقة في احتساب الاستهلاك والإطفاء. • اختبار على أساس العينة مدى دقة رسمة التكاليف واستحقاق النفقات الرأسمالية. 	<p>تمثل الممتلكات والمعدات نسبة كبيرة من موجودات المجموعة. تم استخدام التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية، بما في ذلك فيما إذا كان ومتى سيتم رسمة تكاليف معينة أو قيدها كمصروفات، وتحديد ما إذا كانت نفقات الاستهلاك جوهرية للمركز والأداء المالي للمجموعة. تؤخذ النفقات المتعلقة بالاستهلاك الدوري بعد تقدير العمر الإنتاجي المتوقع للأصل والقيمة المتبقية المتوقعة. قد تؤدي التغيرات في القيمة الدفترية للموجودات أو الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو القيم المتبقية إلى تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة وهي مسألة هامة لمراجعتنا.</p> <p>يتم عرض تفاصيل الأحكام المحاسبية الهامة والقيم الدفترية للممتلكات والمعدات في إيضاحي ٦-٦ و ٧.</p> <p>تم اعتبار تقييم الممتلكات والمعدات كأمر مراجعة رئيسي بسبب مستوى الأحكام والافتراضات المستخدمة في تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرقة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة المجموعة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية) (يتبع).

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة اتحاد اتصالات ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة").

كما زدونا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في ٣ شعبان ١٤٤٤ هـ
الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٣ م

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

لقد راعت شركة موبايلي في تشكيل لجنة المراجعة (يشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") متطلبات حوكمة الشركات من حيث تكوينها وارتباطها المباشر بمجلس الإدارة (يشار إليه فيما بعد بـ "المجلس")، حيث تولت اللجنة بصفة أساسية الإشراف على عملية مراجعة التقارير والقوائم المالية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وضمان الالتزام. وللضطلاع بمسؤولياتها عقدت اللجنة تسعة اجتماعات خلال العام 2022م.

مهام لجنة المراجعة:

تعمل لجنة المراجعة على مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤوليته إزاء مراقبة التقارير المالية ومنظومة الرقابة الداخلية والإشراف على أعمال مراجعي الحسابات وعلى مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة والتأكد من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح. وتتواصل لجنة المراجعة بصورة منتظمة مع إدارة المراجعة الداخلية، حيث تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمهام تقييم فاعلية هيكل ووظائف الرقابة الداخلية في الشركة وتضمينها في التقارير باستخدام منهجية تعتمد على تقييم المخاطر.

أبرز أعمال اللجنة خلال العام 2022م:

- ✓ مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية، والتحقق من توفر الموارد اللازمة لضمان استمرارية فاعليتها.
- ✓ المراجعة والموافقة على أهداف ومؤشرات أداء الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية.
- ✓ الإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطتها، ومن ذلك توظيف آلية للمراجعة المستمرة باستخدام التقنيات الحديثة.
- ✓ مناقشة تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة خلال العام 2022م والملاحظات التي تضمنتها والخطط التصحيحية لها وسير العمل في تنفيذ التوصيات من قبل الإدارات المختصة في الشركة.
- ✓ مناقشة المواضيع الأخرى التي من شأنها التأثير على أعمال الشركة والتي تم رفعها للجنة من قبل الإدارة التنفيذية أو تمت إحالتها للجنة لبحثها من قبل مجلس الإدارة.
- ✓ الإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين والاجتماع بهم بشكل دوري.
- ✓ مراجعة القوائم المالية ربع السنوية والسنوية والتوصية باعتمادها لمجلس الإدارة.
- ✓ مراجعة ومناقشة "خطاب الإدارة" الصادر من المراجعين الخارجيين ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة به.
- ✓ مراجعة مجموعة من السياسات الجديدة وتحديثات على سياسات أخرى قائمة.
- ✓ متابعة الأنشطة التي تعزز النظام الرقابي في الشركة واستمرارية عملها، ومن ذلك المتابعة على تنفيذ مشروع تحديث الأصول الثابتة للشركة وتنفيذ مشروع مركز بيانات بديل عند حدوث طوارئ وتعزيز مستوى الأتمتة في جوانب مختلفة من عمل الشركة.
- ✓ مراجعة مقترحات الإدارة حيال مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وإجراءات شطب الديون المتعثرة.
- ✓ مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة حول المواضيع القانونية والتنظيمية ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة في التقارير.
- ✓ الإشراف على الترتيبات اللازمة لإتاحة آلية للموظفين لتقديم ملاحظاتهم وبلاغاتهم بسريّة تامة.
- ✓ مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة بشأن إستراتيجية حسابات الذمم المدينة، وكذلك تقارير الإدارة بشأن وضع التحصيل ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة في التقارير.

- ✓ مراجعة منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالديون المعدومة في إطار تطبيق المعيار الدولي (IFRS9)، وإصدار التوصيات اللازمة بشأنها.
- ✓ إبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري عن أنشطة اللجنة، وذلك عن طريق رفع محاضر اجتماعاتها إلى المجلس إلى جانب تقديم تحديث إلى المجلس أثناء اجتماعاته عن أعمال اللجنة.

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق أهداف الشركة بفاعلية وكفاءة، وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للأنظمة واللوائح والسياسات، إلى جانب إدارة المخاطر المحتملة للحد من آثار المخاطر على تحقيق أهداف الشركة. كما يلعب النظام الرقابي دوراً هاماً في حماية موارد الشركة والتقليل من إمكانية حدوث الاحتيال وسرعة اكتشافه ومعالجته إن وقع. وإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن إعداد نظام رقابي شامل وفعال يتناسب مع مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وبقدر معقول من التكلفة، بحيث ينبغي أن يعطي النظام المتبع تأكيدات مقبولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر التي قد تنتج عنها.

وتقوم اللجنة بشكل مستمر بمراجعة التقارير الدورية التي يعدها المراجعون الداخليون والخارجيون وإدارات الشركة المختلفة والمتعلقة بالرقابة الداخلية.

وبناء على ما أظهرته نتائج المراجعات السنوية، لم يتبين للجنة المراجعة وجود ضعف جوهري في إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها، مع وجود بعض الملاحظات التي ظهرت من خلال أعمال المراجعة بهدف تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركة ليتواءم مع أهدافها وجمعها وطبيعة أعمالها. وقد تم التواصل مع الإدارة التنفيذية للشركة حول تلك الملاحظات، وقامت الإدارة بوضع خطة لتنفيذ التوصيات الواردة بشأنها. وقد أكدت اللجنة على الإدارة التنفيذية بضرورة الإسراع في إغلاق جميع الملاحظات وتنفيذ التوصيات في وقتها، مع إعطاء أهمية أكبر للملاحظات ذات المخاطر العالية والتوصيات المتأخرة في التنفيذ، كما ستقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات حسب الجدول الزمني المعتمد، مع الاستمرار في المراجعة الدورية للنظام الرقابي لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من تحسين كفاءة العمليات والرفع من فاعليتها مع الالتزام بكافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وفي الختام، تود لجنة المراجعة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمجلس الإدارة على دعمه المتواصل لأعمال اللجنة خلال عام 2022م واستجابته لمتطلباتها وتوفيره لاحتياجاتها لتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه.

البند 3:

تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2022-12-31م.

للاطلاع وقراءة تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2022-12-31م، يرجى زيارة الرابط التالي:



البند 6:

الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة مجموعة الإمارات للاتصالات خلال عام 2022م، والتي لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم: (المهندس / خليفة حسن الشامسي، والمهندس / حاتم محمد دويدار، والدكتور/ محمد كريم بنيس) مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن :

خدمات الربط البيني والتجوال المقدمة بقيمة (86,920) ألف ريال سعودي، وخدمات الربط البيني والتجوال المستلمة بقيمة (348,728) ألف ريال سعودي، وخدمات اتصالات أخرى بقيمة (10,142) ألف ريال سعودي وبدون شروط تفضيلية.

البند 7:

الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة علم لأمن المعلومات خلال عام 2022م، والتي لعضو مجلس الإدارة الدكتور/ خالد بن عبدالعزيز الغنيم مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم مجموعة من خدمات الاتصالات والتوثيق وتوريد الأجهزة وبدون شروط تفضيلية، بقيمة 23,200,000.00 ريال سعودي.

البند 8:

الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة التعاونية للتأمين، والتي لعضو مجلس الإدارة المهندس / حمود بن عبدالله التويجري، وعضو مجلس الإدارة الدكتور/ خالد بن عبدالعزيز الغنيم مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم خدمات تأمين طبي لموظفي شركة موبايلي لمدة سنة، ابتداءً من تاريخ 1 أبريل 2022م وحتى تاريخ 31 مارس 2023م وبدون شروط تفضيلية، بقيمة 54,809,879.75 ريال سعودي.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة اتحاد اتصالات بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية)

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة اتحاد اتصالات ("موبايلي" أو الشركة) للتقرير عن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات. يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه ("الموضوع محل التأكيد") وبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد اتصالات ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤولية شركة اتحاد اتصالات

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد. كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة اتحاد اتصالات بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية)

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من الشركة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقوم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى شركة اتحاد اتصالات بشأن التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة بموجب متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات

للسادة مساهمي شركة اتحاد اتصالات (شركة مساهمة سعودية)

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن المعاملات والعقود المنفذة التي يكون لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو (أعضاء) مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص المعاملات والعقود ذات العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة؛
- التحقق من أن اجتماعات مجلس الإدارة تسجل أن عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المعني الذي أبلغ مجلس الإدارة بوجود تضارب مصالح فعلي أو محتمل بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يصوت على القرار بالتوصية بتنفيذ المعاملات والعقود ذات العلاقة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالمعاملات والعقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة على أساس العينة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في البيان مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (١٦) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

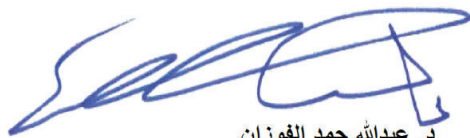
بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيّد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨



الرياض في ١٠ شوال ١٤٤٤ هـ
الموافق: ٣٠ أبريل ٢٠٢٣ م

تبلغ مجلس الإدارة عن أعمال وعقود "الشركة والشركات التابعة لها" والتي فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس إدارة شركة اتحاد اتصالات ("موبايلي" أو "الشركة") خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.
التاريخ: 2023-04-30م

قامت موبايلي خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2022م بإجراء معاملات مع أطراف ذات علاقة مع شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (ش.م.ع)، وهي مساهم مؤسس وأحد كبار المساهمين في الشركة، حيث توجد مصلحة غير مباشرة لعدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم:

- المهندس/ خليفة الشامسي، عضو مجلس الإدارة
- المهندس/ حاتم دويدار، عضو مجلس الإدارة
- الدكتور/ محمد كريم بنيس، عضو مجلس الإدارة

العلاقة	الطرف ذو العلاقة
مساهم مؤسس	شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (ش.م.ع)
زميلة لمساهم مؤسس	غرفة الإمارات لمقاصة البيانات
زميلة - تابعة لمساهم مؤسس	اتصالات مصر (ش.م.م)
زميلة - تابعة لمساهم مؤسس	اتصالات أفغانستان
زميلة - تابعة لمساهم مؤسس	اتصالات المغرب اس ايه (ماروك تليكوم)
زميلة - تابعة لمساهم مؤسس	شركة الاتصالات الباكستانية المحدودة
زميلة - تابعة لمساهم مؤسس	الإمارات للكابل التلفزيوني والوسائل المتعددة (ش.ذ.م.م)

تعاملت المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة في سياق النشاط المعتاد. فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة المذكورة أعلاه:

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2022م (ألف ريال سعودي):

31 ديسمبر 2022م	
86,920	خدمات الربط البيني والتجوال المقدمة
348,728	خدمات الربط البيني والتجوال المستلمة
10,142	خدمات اتصالات أخرى

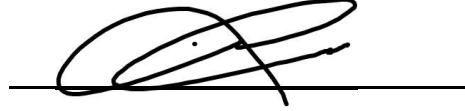
كما أن للشركة عدة عقود مع شركة علم لأمن المعلومات بقيمة 23,200,000.00 ريال سعودي، حيث توجد مصلحة غير مباشرة لعضو مجلس الإدارة الدكتور/ خالد الغنيم.

إضافةً إلى ذلك، قامت الشركة بتجديد عقد شركة التعاونية للتأمين لتقديم خدمات التأمين الطبي لموظفي موبايلي بقيمة 54,809,879.75 ريال سعودي ابتداءً من تاريخ 1 أبريل 2022م وحتى تاريخ 31 مارس 2023م، حيث توجد مصلحة غير مباشرة لعدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم:

- المهندس/ حمود التويجري
- الدكتور/ خالد الغنيم

رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور/ نبيل بن محمد العامودي



البند 10:

توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2022-12-31م بمبلغ 885,500,000 ريال سعودي بواقع (1.15) ريال سعودي للسهم الواحد، والتي تمثل (11.5%) من القيمة الاسمية للسهم الواحد. وستكون أحقية التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وسيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح لاحقاً.

للاطلاع على إعلان الشركة عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية 2022م:

اضغط هنا



08:50:30 - 1444/07/29 - 20/02/2023

تعلن شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية 2022م

بند	توضيح
مقدمة	تعلن شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية 2022م
تاريخ قرار مجلس إدارة الشركة	1444/07/28 الموافق 19/02/2023
إجمالي المبلغ الموزع	885.5 مليون ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	770 مليون سهم
حصة السهم من التوزيع	1.15 ريال
نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الإسمية (%)	11.5 %
تاريخ الأحقية	ستكون أحقية التوزيعات النقدية للمساهمين المالكين للأسهم يوم الاستحقاق والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، والذي سوف يتم الاعلان عنها لاحقاً.
تاريخ التوزيع	سيعلن تاريخ التوزيع لاحقاً بعد موافقة الجمعية العامة للشركة على هذه التوصية.
معلومات إضافية	ونود أن نلفت عناية السادة المستثمرين غير المقيمين بالمملكة إلى أن الأرباح التي ستدفعها لهم الشركة تكون خاضعة للضريبة المستقطعة بمقدار 5% عند تحويل تلك الأرباح أو إيداعها في حساباتهم المصرفية وذلك وفقاً لأحكام المادة (68) من نظام ضريبة الدخل والمادة (63) من لائحته التنفيذية. كما تحت شركة اتحاد اتصالات مساهميها الكرام على تحديث بياناتهم لدى البنوك التي بها حساباتهم الاستثمارية لضمان استلام أرباحهم المستحقة في الوقت المناسب.